

نواة للمبادرات القانونية  
الاستعراض الدوري الشامل – التقرير عن تقييد حرية التعبير  
لبنان  
9 تموز/يوليو 2020

شهدت محاولات السلطات اللبنانية الرامية لقمع حرية التعبير والرأي في البلاد تزايداً مخيفاً منذ التظاهرات الكبيرة التي اندلعت سنة 2015<sup>1</sup> زادت حدة هذه الهجمات مع اندلاع التظاهرات في كافة أنحاء البلاد في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019<sup>2</sup> إذ جوبهت الأصوات المعارضة لممارسات السياسيين الفاسدين والمطالبة بالمحاسبة بالتحقيقات والتوقيفات وقمع حرية التعبير.

ومع أن الدستور يضمن حرية التعبير في لبنان، يجرم قانون العقوبات اللبناني قذح وذم المسؤولين في الدولة ويجيز الحكم بالسجن لمدة تصل إلى سنة في مثل هذه الحالات. كما يجيز قانون العقوبات<sup>3</sup> السجن لمدة تصل إلى سنتين في حال الإساءة لرئيس الجمهورية وتصل لغاية الثلاث سنوات في حال الإساءة للشعائر الدينية. كما يجرم قانون القضاء العسكري الإساءة إلى الجيش، وهي إساءة تتيح للمحاكم العسكرية محاكمة المدنيين وتعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. في الواقع، لا تتطابق القوانين التي تجيز السجن بسبب الانتقاد السلمي للأفراد أو المسؤولين في الدولة مع التزامات لبنان الدولية في حماية حرية التعبير.

وفقاً لمنظمة العفو الدولية، تم اعتقال ما لا يقل عن 75 شخص والتحقيق معهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 لتجروهم على انتقاد السلطات علناً على منصات التواصل الاجتماعية. تعرض المتظاهرون للغاز المسيل للدموع، وللإستخدام المفرط للقوة واعتقل العديد منهم لساعات وحتى أيام من دون أي تهمة.<sup>4</sup>

في تقريرها المعنون "مراقبة حرية التعبير وحرية الصحافة خلال الثورة"، وثقت مؤسسة مهارات استعدادات مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية، وحملات التخويف والتمرد على الإنترنت الموجهة ضد الصحفيين والناشطين بالإضافة إلى الاعتقالات الاعتبائية للمتظاهرين والمراسلين الصحفيين والحقوقيين من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019<sup>5</sup> على سبيل المثال، تم توقيف 5 قاصرين من قبل مخابرات الجيش بتهمة "التعدي على الممتلكات العامة والخاصة" بعد إزالتهم لياقطة معلقة أمام مركز التيار الوطني الحرّ في حمّانا، جبل لبنان. تم توقيف الأنسة الخطيب وهي الناشطة اللبنانية بعد نشرها تغريدة تنتقد فيها الرئيس وحكمت عليها المحكمة العسكرية بزيارة إسرائيل و"التعامل مع جواسيس للعدو الإسرائيلي"؛ وهي تهمة تستخدم بشكل متزايد لإسكات الانتقادات.<sup>6</sup>

تشير التقارير التي توثق قمع حرية التعبير منذ بداية الثورة في تشرين الأول 2019 إلى ارتفاع منسوب عدم تقبل "الإساءة" إلى الرموز والمعتقدات الدينية. ولكن لا بد من التركيز على حالتين بارزتين وقعتا في 2018 و2019. وفي تموز/يوليو 2019، تم استدعاء أعضاء الفرقة اللبنانية مشروع ليلي للتحقيق بعد أن رفع محامون تابعون لمجموعات دينية شكوى تتهم الفرقة

<sup>1</sup> منظمة هيومن رايتس وواتش، 2020. "يجب دفع ثمن ما". نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://www.hrw.org/report/2019/11/15/there-price-pay/criminalization-peaceful-speech-lebanon>

<sup>2</sup> منظمة العفو الدولية، 2020. لبنان: ينبغي على الأجهزة العسكرية والأمنية وضع حد لمضايقة الناشطين والصحفيين <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/07/lebanon-military-and-security-institutions-must-end-harassment-of-activists-and-journalists/>

<sup>3</sup> قانون العقوبات اللبناني، المواد 384، 386، 388، 473، 474.

<sup>4</sup> منظمة هيومن رايتس وواتش، 2020. لبنان: عنف القوى الأمنية بحق المتظاهرين. نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://www.hrw.org/news/2020/01/17/lebanon-police-violence-against-protesters>

<sup>5</sup> مؤسسة مهارات، 2020. "مراقبة حرية التعبير وحرية الصحافة خلال الثورة". نص مستخرج في 9 تموز/يوليو 2020، من <http://www.maharatfoundation.org/en/foe1revolution>

<sup>6</sup> ذا ناشيونل، 2020. كيندا الخطيب: ناشطة لبنانية متهمه بالتجسس لصالح إسرائيل. نص مستخرج في 9 تموز/يوليو 2020، من <https://www.thenational.ae/world/mena/kinda-al-khatib-lebanese-activist-accused-of-spying-for-israel-1.1037558>

بالإساءة للأديان وإثارة النعرات الطائفية. أُجبرت الفرقة على إزالة مواد من على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها التي تعتبر مسيئة وتم في النهاية إلغاء حفلتها في مهرجان موسيقي في آب/أغسطس 2019 من قبل المنظمين. كما تم التحقيق مع الناشط شريل خوري في تموز/يوليو 2018 بعد نشره تغريدة ساخرة بأي فيها على ذكر قديس مسيحي.

غالبًا ما لجأ القضاء والأجهزة الأمنية إلى تخويف المعتقلين وإسكاتهم. إذ يصف المواطنون الذين تم اعتقالهم لتعبيرهم عن آرائهم في الأشهر القليلة الماضية مجموعة من تكتيكات التحقيق الجسدية والنفسية اعتبروها تهدف لإذلالهم ومعاقبتهم وثنيتهم من نشر مواد أو التعبير عن آراء تعتبر مسيئة أو ناقدة لأشخاص نافذين. تعرّض بعضهم لضغوط غير قانونية للتوقيع على تعهدات بعدم نشر المواد المسيئة للجهة المدعية في المستقبل أو إزالة المواد المسيئة فورًا، أحيانًا قبل إصدار الحكم بحقهم حتى.<sup>7</sup>

إضافة إلى ذلك، تستمر القيود وجهود قمع الصحافة في التزايد مما وضع لبنان في المرتبة 102 عالميًا على مؤشر حرية الصحافة لسنة 2020<sup>8</sup> ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، شهدنا تزايدًا في مضايقة واستدعاء الصحفيين والمدونين الذين يفصحون الفساد واستغلال السلطة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت القوى الأمنية، في أكثر من مرة، القوة المفرطة ضد المراسلين في الميدان.<sup>9</sup>

وفي سعيها لاحتواء انتشار فيروس كورونا في لبنان، أصدرت الحكومة اللبنانية عددًا من المراسيم والقرارات التي يفترض أن تكون قد ساعدت في تحقيق الهدف المنشود: 5 أشهر بعد بدء الجائحة، ما زالت حالات الإصابة بالكورونا تحت السيطرة (279 حالة/ مليون واحد بتاريخ 8 تموز/يوليو)<sup>10</sup> وتم رفع قدرة النظام الصحي اللبناني على تقديم الرعاية للحالات الصعبة إلى مستواها الأقصى.<sup>11</sup> ولكن، كشفت دراسة معمقة حول تلك المقاييس بأنها لم تكن دومًا فعّالة في تقليص خطر انتقال الفيروس، وأنها قد تشكّل انتهاكًا للدستور اللبناني، وتعدّ على حريات الناس وحقوقهم المدنية وتهديد لمعيشتهم في ظل اقتصاد متأزم أصلاً.

بموجب المرسوم رقم 6198 الصادر بتاريخ 2020/3/15، تم الإعلان عن حالة التعبئة العامة تلاها عدد من القرارات الصادرة عن الحكومة اللبنانية. استخدمت هذه القرارات أحيانًا ذريعةً لتقويض حرية التعبير والتجمّع أو لاستخدام القوة من قبل الأجهزة الأمنية كوسيلة لفرض التدابير الجديدة. على سبيل المثال، بحجة فرض حظر تجول، كان في البداية من الساعة السابعة مساءً والساعة الخامسة فجرًا، أزالّت القوى الأمنية خيم المتظاهرين المنصوبة في ساحة الشهداء وسط المدينة منذ بداية الثورة اللبنانية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وباتت رمزًا لمقاومة مستمرة للسلطة. كما عمدت هذه الأجهزة إلى تفريق المتظاهرين السلميين بالقوة.<sup>12</sup>

<sup>7</sup> مرصد الشرق الأوسط، 2020. نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://www.middleeastmonitor.com/20200704-freedom-of-expression-is-under-threat-in-lebanon/>

<sup>8</sup> منظمة مراسلون بلا حدود، 2020. لبنان: إعلام مسيئ بدرجة عالية، حرية الصحافة تعرّض للهجوم | مراسلون بلا حدود. نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://rsf.org/en/lebanon>

<sup>9</sup> انتهاكات الحريات الإعلامية والثقافية في المشرق - التقرير الشهري، أيار/مايو 2020، نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://www.skeyesmedia.org/ar/News/Reports/15-06-2020/8634>

<sup>10</sup> مستجدات فيروس كورونا (مباشر): 11,981,313 حالة إصابة و547,324 حالة وفاة من جراء جائحة كورونا - المقياس العالمي (Worldometer). (2020). نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://www.worldometers.info/coronavirus/>

<sup>11</sup> يعلن وزير الصحة عن جهوزية 10 مستشفيات حكومية على مواجهة فيروس كورونا. (2020). نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <https://www.mtv.com.lb/en/News/Local/1038155/Health-Minister-announces-readiness-of-10-government-hospitals-to-confront-coronavirus>

<sup>12</sup> لاذقاني، س. (2020). تستخدم الحكومة حظر التجول في لبنان لإزالة خيم الثورة من ساحة الشهداء. نص مستخرج في 24 حزيران/يونيو 2020، من <https://www.the961.com/govt-used-curfew-to-remove-revolutions-tents-beirut/>

وليزيد الطين بلة، بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2020، أمر المدعي العام الأجهزة الأمنية بالتحقيق في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تعد مسيئة للرئيس استنادًا إلى جرائم القذف والذم والتحقير في لبنان. ولذلك، ارتفع عدد الاعتقالات والتحقيقات مع المواطنين المعبرين عن آرائهم من خلال تغريدات أو منشورات بشكل ملحوظ.<sup>13</sup>

ومع أن مجلس النواب يناقش قانون جديد للإعلام من شأنه تعديل أحكام القذف والذم الحالية بالنسبة للمواد المنشورة، يخاف كثيرون من فرض هذا التعديل لقيود جديدة غير مقبولة على حرية التعبير، وهو إن تم إقراره، سيؤدي إلى تراجع لبنان بشكل أكبر في مجال حماية حرية التعبير. على سبيل المثال، لا يلغي مشروع القانون الجديد عقوبة السجن بسبب القذف والذم المزعومين لا بل وفي بعض الحالات يرفع من مدة عقوبة السجن ويزيد قيمة الغرامات. كما يفرض مشروع القانون شروط معقدة جديدة للحصول على تصريح مسبق للمنصات الإعلامية الجديدة على الإنترنت ورفع رسوم التسجيل الإلزامي بشكل هائل.<sup>14</sup> على الرغم من الوعود المتكررة التي أطلقها بعض النواب بإشراك المجتمع المدني في عملية صياغة القانون، يرفض مجلس النواب مشاركة النسخة الأحدث من مشروع القانون هذا. إضافة إلى ذلك، لا يتم الإعلان عن اجتماعات اللجان البرلمانية الموكل إليها مهمة مراجعة وتعديل نص مشروع القانون وهي ليست اجتماعات مفتوحة.

وفي هذه المرحلة المفصلية من تاريخ البلاد، يجب أن تكون الأولوية لحماية الأشخاص الذين يفضحون الفساد عوضًا عن مقاضاتهم. ان الخطوات التالية ضرورية لوضع حد للتدابير القمعية المتخذة من قبل السلطة وضمن حرية التعبير للجميع تماشيًا مع الدستور اللبناني والمعاهدات الدولية الملزم بها لبنان:

1. منع الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوى الأمنية ضد المتظاهرين السلميين وفقًا لتوصيات خبراء الأمم المتحدة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.<sup>15</sup>
2. نزع الصفة الجرمية عن القذف والذم وتصنيفهما مخالفات مدنية لا يتأتى عنها عقوبات بالسجن. يجب وضع تعريف قانوني واضح يفرق بين الأعمال التي تعكس تمتع الفرد بحرية التعبير وبين الجنح.
3. الإقرار بالحقوق العام بانتقاد ومعارضة الشخصيات والسلطات العامة وسحب أي حماية خاصة لكافة الشخصيات العامة، بما في ذلك الرئيس، من التحقير والقذف أو الذم.
4. ضمان أن تكون الحقيقة خط الدفاع الوحيد ضد القذف، بغض النظر عن الشخص الذي يتوجه القذف له. وفي مسائل المصلحة العامة، يفترض ألا يتوجب على المدعى عليه إلا العمل على إثبات الحقيقة.
5. نزع الصفة الجرمية عن التجديف والمس بالشعور الديني أو بالشعائر الدينية.
6. تجريم التصريحات التي تعتبر خطاب كراهية أو تمييز أو تحريض على العنف فقط. كما يجب أن يحدد القانون بشكل واضح تفسير كل هذه المصطلحات مستعينًا بخطة عمل الرباط<sup>16</sup> كدليل توجيهي.
7. منع المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية، من ملاحقة المواطنين بتهم القذف أو الذم.
8. منع محاكمة المدنيين وكل الأطفال أمام المحاكم العسكرية.
9. إزالة كل شروط الحصول على التراخيص للصحافيين والموافقة المسبقة على المنشورات.

<sup>13</sup> الوكالة الوطنية للإعلام، 2020. القاضي عويدات يأمر في التحقيق في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي المسيئة لرئاسة الجمهورية. نص مستخرج في 8 تموز/يوليو 2020، من <http://nna-leb.gov.lb/en/show-news/116619/Judge-Oueidat-orders-investigation-into-social-media-posts-insulting-presidency-of-republic>

<sup>14</sup> مؤسسة مهارات، 2020، إعادة النظر في مشروع قانون الإعلام. نص مستخرج في 9 تموز/يوليو 2020، من <http://www.maharatfoundation.org/en/recallingmedialawproposal>

<sup>15</sup> مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان | لبنان: يندد خبراء الأمم المتحدة بحوادث استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين. (2020). نص مستخرج في 9 تموز/يوليو 2020، من

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25354&LangID=E>

<sup>16</sup> مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2013 | خطة عمل الرباط. نص مستخرج في 9 تموز/يوليو 2020، من <https://www.ohchr.org/en/Issues/FreedomOpinion/Articles19-20/Pages/Index.aspx>